

شركة الملاحة القطرية (ش . م . ق) تقرير الحوكمة السنة المالية المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١

السيدات والسادة/ مساهمي الشركة - الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تمهيداً :

يشير مفهوم حوكمة الشركات أو الإدارة الرشيدة إلى القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى بحيث يضمن المستثمرون حسن استغلال الإدارة لأموالهم وزيادة مستوى الربحية وتحقيق الرقابة الفعالة . أن حوكمة الشركات تعنى بالمفهوم الأوسع كيفية وضع هيكل يسمح بقدر كبير من الحرية في ظل سلطة القانون . وتشمل التغييرات الأساسية تبنى المعايير الدولية للشفافية و الوضوح والثقة في البيانات المالية حتى يتمكن الدائنون والمقرضون من مقارنة احتمالات الاستثمار بسهولة .

إطار العمل :

حرصاً من مجلس إدارة الشركة على تطبيق قواعد الحوكمة السليمة وسعيها من المجلس على ثقة المستثمرين الحاليين والمرتقبين عن طريق المزيد من الشفافية والإفصاح فقد تم الاستعانة بمكتب ديلويت أند توش العالمية للاستفادة من خبراته لإجراء مراجعة لممارسات الحوكمة المتبعة في الشركة و الإهتمام بالأدوات الرقابية الداخلية والخارجية (وبناء على ذلك تم تقديم التقرير للسادة هيئة قطر للأسواق المالية خلال عام ٢٠١٠) ولغرض تطوير تلك الممارسات في المستقبل ووضع إطار حوكمة رسمي يتطابق مع إطار الحوكمة الصادر من الهيئة فقد قامت الشركة بوضع آلية لمتابعة كافة المسائل المتعلقة بإعداد تقرير الحوكمة الخاص بالشركة الواجب إعداده بشكل سنوي كأحد متطلبات الهيئة و أية مسائل مترتبة عنه وفقاً لتعليمات و أنظمة الهيئة .

بيانات أساسية

تأسست شركة الملاحة القطرية (ش . م . ق) (الشركة) في ٥ يوليو ١٩٥٧ كشركة مساهمة قطرية ويتم تداول أسهمها حالياً في بورصة قطر . تعمل أنشطة الشركة التشغيلية والتجارية في مجالات النقل البحري ووكالات لشركات الملاحة الأجنبية وتقديم الخدمات البحرية وبيع الشاحنات الثقيلة ومعدات صناعية وإصلاح السفن وتصنيع وتركيب المنشآت البحرية وأعمال النقل البري والنقل الدولي وتأجير السفن والاستثمار في العقارات . وللشركة فرع في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يمارس أنشطة تجارية متعددة .

إستحوذت الشركة على كامل أسهم الشركة القطرية للنقل البحري خلال سنة ٢٠١٠ حيث كانت شركة الملاحة القطرية تمتلك ١٥% من رأس مال الشركة القطرية للنقل البحري (ش.م.ق) ثم قامت الشركة بالإستحواذ على المتبقي من رأس مال الشركة القطرية للنقل البحري (ش.م.ق) والبالغ نسبته ٨٥% من رأس المال . وبعد الأستحواذ أصبحت شركة الملاحة القطرية تملك كامل رأسمال شركة حائل للخدمات البحرية .

أن رأس مال شركة الملاحة القطرية المصرح به والمدفوع بالكامل ١.١٤٥.٢٥٢.٠٠٠ ريال قطري بما يعادل عدد ١١٤.٥٢٥.٢٠٠ سهم.

ويبلغ عدد موظفي الشركة حالياً ٣٢٠٠ موظف تقريباً.

مجلس الإدارة

يتكون مجلس الإدارة من أحد عشر عضواً ، تستمر عضوية كل منهم لمدة ثلاث سنوات . ويجوز إعادة انتخاب العضو أكثر من مرة استناداً إلى النظام الأساسي للشركة والمادة رقم (٩٤) من قانون الشركات التجارية رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢ المعدل والنافذ وقد بدأت الدورة الحالية لمجلس الإدارة في شهر مارس عام ٢٠٠٩/ وستمتد لمدة ثلاث سنوات تجري بعدها انتخابات جديدة لمجلس الإدارة .

ويبين الجدول أدناه المعلومات الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة :

تكوين مجلس الإدارة

الرقم	اسم العضو	المنصب داخل المجلس	الوظيفة	الشركات الممثلة
١.	الشيخ / علي بن جاسم بن محمد آل ثاني	رئيس مجلس الإدارة	العضو المنتدب	-
٢.	السيد / سالم بن بطي النعيمي	نائب رئيس مجلس الإدارة	-	-
٣.	الشيخ / جاسم بن حمد بن جاسم جبر آل ثاني	عضو	-	-
٤.	السيد / هتمي بن علي الهتمي	عضو	-	-
٥.	السيد / عادل علي بن علي	عضو	-	مؤسسة علي بن علي
٦.	السيد / سليمان حيدر سليمان	عضو	-	-
٧.	السيد / علي أحمد الكواري	عضو	-	-
٨.	السيد / سعد محمد سعد الرميحي	عضو	-	-
٩.	الدكتور / مازن جاسم محمد جيدة	عضو	-	-
١٠.	السيد / حمد بن محمد المانع	عضو	-	-
١١.	السيد / علي حسين السادة	عضو	-	-

ويتمتع مجلس الإدارة بأوسع السلطات اللازمة للقيام بالأعمال التي تتطلب تنفيذ وتحقيق أغراض الشركة ، وكما وردت في قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للشركة . ويدعو مجلس الإدارة عادة إلى إجتماع الجمعية العامة العادية أو غير العادية للحصول على موافقتها على تنفيذ بعض المتطلبات التي هي خارج نطاق سلطات المجلس .

يمارس رئيس مجلس الإدارة مسؤولياته بصورة منفصلة عن مسؤوليات مدير عام الشركة والذي يتم تعيينه من قبل مجلس الإدارة .

يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته الدورية وفق جدول معتمد من قبل المجلس ولا نقل عن ستة اجتماعات سنوياً حسب النظام الأساسي للشركة وما ورد في المادة (١٠٣) من قانون الشركات التجارية.

ويتم عقد اجتماع مجلس الإدارة بناءً على دعوة من قبل رئيس مجلس الإدارة أو نائب الرئيس في حالة غياب الرئيس . كما يمكن أن تتم الدعوة لعقد اجتماع لمجلس الإدارة متى طلب اثنان من أعضاء المجلس الدعوة لعقد مثل هذا الاجتماع .

وترسل الدعوات قبل تاريخ الجلسة بسبعة أيام على الأقل ويرفق معها جدول بالبنود المقرر بحثها في الاجتماع والتفاصيل الخاصة بتلك البنود .

لقد قام مجلس الإدارة بتعيين سكرتير مجلس الإدارة ، وأناط به وتحت إشراف مباشر من قبل رئيس المجلس مهمة تهيئة البيانات الخاصة ببنود جدول أعمال اجتماع مجلس الإدارة وتأمين إيصال الدعوات لحضور الاجتماع إلى كافة أعضاء المجلس ، وتدوين محاضر اجتماعات مجلس الإدارة وحفظها . وتوزيع قرارات مجلس الإدارة بعد اعتمادها من قبل المجلس على الإدارات المختصة . وكذلك متابعة تنفيذ تلك القرارات وتقديم تقرير عن تلك المتابعة لمجلس الإدارة في كل اجتماع لغرض الإطلاع والتأكد من تنفيذ كافة

القرارات التي تصدر عن المجلس، أو بيان الأسباب التي حالت دون تنفيذ أي قرار عند حدوثها .

اللجان المنتدبة عن مجلس الإدارة

لقد تم تشكيل ثلاثة لجان في مجلس الإدارة وهي:

١- اللجنة التنفيذية .

٢- لجنة التدقيق .

٣- لجنة المكافآت .

وندرج أدناه جداول بتشكيلة هذه اللجان ونبذة مختصرة عن أهم واجباتها .

اللجنة التنفيذية

ت	اسم العضو	المنصب
١-	الشيخ / علي بن جاسم بن محمد آل ثاني	رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب - رئيس اللجنة التنفيذية
٢-	الشيخ / جاسم بن حمد بن جاسم جبر آل ثاني	عضو مجلس الإدارة - عضو اللجنة التنفيذية
٣	السيد / عادل علي بن علي	عضو مجلس الإدارة - عضو اللجنة التنفيذية
٤-	السيد / هتمي بن علي الهتمي	عضو مجلس الإدارة - عضو اللجنة التنفيذية
٥	السيد / علي أحمد الكواري	عضو مجلس الإدارة - عضو اللجنة التنفيذية

تشكلت هذه اللجنة في شهر مارس / ٢٠٠٩ من قبل مجلس الإدارة ومن أهم واجباتها مراقبة النشاطات الاستثمارية والمالية المختلفة وعمليات المشتريات لتجنب الشركة من أي مخاطر مستقبلية و تنظر في المشاريع التي هي خارج نطاق صلاحيات رئيس مجلس الإدارة و/ أو المدير العام.

ت	اسم العضو	المنصب
١-	السيد / سليمان حيدر سليمان	عضو مجلس الإدارة - رئيس لجنة التدقيق
٢-	الدكتور / مازن جاسم جيدة	عضو مجلس الإدارة - عضو لجنة التدقيق
٣-	السيد / حمد بن محمد المانع	عضو مجلس الإدارة - عضو لجنة التدقيق

تشكلت هذه اللجنة في عام ٢٠٠٣/ وتم إعادة تشكيلها في شهر مارس عام ٢٠٠٩ من قبل مجلس الإدارة ، حيث أن مهامها مساعدة مجلس الإدارة في مسؤولياته الإشرافية من خلال مراجعة المعلومات المالية التي تقدم للمساهمين والجهات الأخرى وكذلك متابعة الرقابة الداخلية ومراجعة أعمال التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ، والتحقق من التزام العاملين بتنفيذ سياسات مجلس الإدارة والتقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات . وتقوم بتقديم تقارير دورية لمجلس الإدارة عن نتيجة أعمالها .

لجنة المكافآت

ت	اسم العضو	المنصب
١-	السيد / عادل علي بن علي	عضو مجلس الإدارة - رئيس لجنة المكافآت
٢-	السيد / سليمان حيدر سليمان	عضو مجلس الإدارة - عضو لجنة المكافآت
٣-	السيد / علي حسين السادة	عضو مجلس الإدارة - عضو لجنة المكافآت

تم تشكيل هذه اللجنة في شهر سبتمبر / ٢٠١٠ من قبل مجلس الإدارة ومهامها تحديد سياسة المكافآت لمجلس الإدارة وموظفي الشركة ومراقبة الإلتزام بها .

ويتم تحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة في ضوء المادة (٤١) من النظام الأساسي للشركة و ما ورد بالمادة

(١١٨) من قانون الشركات التجارية. كما يحدد مجلس الإدارة بدل نقدي لأي عضو من أعضاء المجلس ممن يتولى مسئوليات إدارية بالشركة .

أما الإدارة التنفيذية وموظفي الشركة فيتم تحديد مكافأتها السنوية على أساس الأرباح المتحققة في نهاية السنة المالية للشركة.

الرقابة المالية :

شكل مجلس الإدارة لجنة للتدقيق تتكون من ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة تقوم بمراجعة المعلومات المالية المقدمة للمساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة والتأكد من صحة إجراءاتها ، وتقوم بمتابعة أعمال إدارة التدقيق الداخلي في الشركة حسب لوائح الشركة المالية والمدقق الخارجي . والتأكد من تنفيذ سياسات مجلس الإدارة والقرارات الصادرة عنه . وتقوم اللجنة كذلك بتقديم تقارير دورية لمجلس الإدارة عن نتيجة أعمالها . وقد تحققت اللجنة من صحة كافة الإجراءات المالية ولم يؤشر لديها أية مخالفة أو إخفاق في تطبيق الأنظمة الرقابية .

ولغرض تطوير العمل بالشركة بعد أن توسعت من خلال استحواذها على الشركة القطرية للنقل البحري فقد وافق مجلس الإدارة في شهر فبراير ٢٠١١ على تحديث الهيكل التنظيمي والذي أعدته إحدى الشركات العالمية شركة Roland Berger المتخصصة في هذا المجال الأمر الذي يعطي الثقة المتزايدة في الإستراتيجيات وأعمال التطوير الإداري قيمة إضافية للمساهمين وتم استحداث إدارة للمخاطر حيث سيعزز وجودها العمل في مجال الرقابة و المشاركة الفعالة لإرشاد إدارات الشركة المختلفة بطبيعة

المخاطر التي قد تواجهها في المستقبل ، وستباشر إدارة المخاطر عملها ابتداءً من العام الحالي . بالإضافة إلى إستحداث إدارة الإلتزام (الإمتثال المؤسسي) للقيام بكل متطلبات الإلتزام التنظيمي و المتطلبات من الجهات الرقابية التي تدرج فيها الشركة أسهمها (بورصة قطر).

دور ومسؤولية إدارة التدقيق الداخلي

تقع على عاتق إدارة التدقيق الداخلي مسؤولية تدقيق حسابات الشركة وفروعها داخل وخارج دولة قطر والتي تعد وفقاً لأنظمة الشركة ومتطلباتها وترفع تقاريرها دورياً للجنة التدقيق.

تكون إدارة التدقيق الداخلي مسؤولة عن الرقابة على الأصول الثابتة والجرد الدوري المفاجئ للمخازن والخزينة للتأكد من وجود الأصول وتسجيل العمليات الخاصة بها والمحافظة عليها من سوء الاستخدام ومتابعة التحصيل والتأكد من إصدار الفواتير الإيرادية.

تكون إدارة التدقيق الداخلي مسؤولة عن التحقق من دقة وكفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية وعلى مستوى كل إدارة.

تكون إدارة التدقيق الداخلي مسؤولة عن التحقق من توافق أنشطة الشركة مع سياسات واجراءات الشركة والقوانين المعمول بها في دولة قطر والإلتزامات الناجمة عن العقود الموقعة من قبل الشركة واتباع الشركة لأفضل المعايير والممارسات التجارية.

تعتبر إدارة التدقيق الداخلي مسؤولة عن تقييم إجراءات تشغيل الشركة لتحديد مدى توافق النتائج مع الأهداف الموضوعية وتحديد مدى توافق تطبيق الإجراءات مع المخطط له.

تعتبر إدارة التدقيق الداخلي مسؤولة عن تقييم تصميم أنظمة معالجة بيانات الشركة الإلكترونية وعن التعديلات الجوهرية للأنظمة الحالية قبل تطبيقها من أجل تحديد مدى كفاءة وكفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية.

برنامج التدقيق الداخلي

يعد مدير التدقيق الداخلي خطة وبرنامج للتدقيق يعتمد من قبل لجنة التدقيق ، بما يحقق تنفيذ الاختصاصات المحددة له بالوصف الوظيفي، ويرفعها إلى لجنة التدقيق لمناقشتها والموافقة عليها وتلتزم الإدارة في تنفيذ مهامها على ضوءه.

إن المدى الذي يتم تغطيته من قبل خطة وبرنامج التدقيق يشمل الشركة بكافة إداراتها وفروعها وأنشطتها ولا يوجد أي نشاط معفى من التدقيق والمراجعة، ولا يحق لأي موظف أو إداري منع أي موظف في إدارة التدقيق الداخلي من فحص أي سجل محاسبي أو مقابلة أي موظف أو عميل يعتقد المدقق الداخلي ارتباطه بتدقيقهم ومراجعتهم.

مراقب الحسابات (المدقق الخارجي)

يتولى تدقيق حسابات الشركة مدقق خارجي من المحاسبين القانونيين بقرار يصدر من الجمعية العامة للمساهمين بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة وذلك طبقاً للنظام الأساسي للشركة و اللوائح المالية .

لا يجوز أن يكون أحد أعضاء مكتب المدقق الخارجي أو أحد موظفيه عضواً في مجلس إدارة الشركة أو يشغل إحدى الوظائف في الشركة.

يجب التأكد من عدم وجود أي تعارض مصالح بين الشركة والمدقق الخارجي قبل تعيينه، ويتم تغيير المدقق عند توافر أي شرط يؤدي إلى تعارض المصالح بينه وبين الشركة.

لمدقق الحسابات الحق في الإطلاع على دفاتر وسجلات الشركة ومستنداتها وفي طلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها لأداء واجبه وله كذلك أن يتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها.

على المدقق الخارجي مراجعة الحساب الختامي والتأكد من سلامة المركز المالي للشركة وتدقيق السجلات والدفاتر للتأكد من حسن تنفيذ وسلامة الإجراءات المتبعة في الشركة وفقاً لأنظمتها ولوائحها وذلك خلال مدة أقصاها شهرين من تاريخ استلامه للحسابات الختامية أو قبل الموعد المحدد حسب قانون الشركات.

يرفع المدقق الخارجي تقريراً بملاحظاته إلى الجمعية العامة للمساهمين مع ميزانية الشركة وحساباتها الختامية سنوياً في موعد انعقادها.

يتم تنفيذ قواعد وشروط الإفصاح والإدراج في السوق بكل دقة وبمهنية عالية ووفق متطلبات المادة (١٢١) من قانون الشركات التجارية والمادة (٤٠) من النظام الأساسي للشركة ، وذلك بإعداد تقرير شامل يتم تقديمه للمساهمين قبل انعقاد الجمعية العامة مع التقرير السنوي وميزانية الشركة ، يتضمن كل المعلومات الضرورية والمطلوبة من قبل المدقق الخارجي ، لغرض التأكد من مطابقتها للمعايير المحاسبية و التدقيق الدولية IAS/IFRS ,ISA ومتطلباتها.

حقوق المساهمين

يتمتع المساهمون بجميع الحقوق المنوطة لهم بموجب قانون الشركات التجارية رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢ والنظام الأساسي للشركة حيث تم التأكيد على حق كل مساهم يحضر إجتماع الجمعية العامة في مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال و توجيه الأسئلة إلى أعضاء مجلس الإدارة و مراقبي الحسابات و يجب أن يجيب مجلس الإدارة على أسئلة المساهمين و استفساراتهم بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة للضرر.

ويمكن للمساهمين إستخدام حق التصويت في إجتماع الجمعية العامة شخصيا أو عن طريق تفويض مساهم آخر يصوت نيابة عنهم .

ويتم عقد إجتماع الجمعية العامة السنوية للمساهمين طبقا للمادة (٤٩) من النظام الأساسي للشركة ووفق ما نص عليه قانون الشركات التجارية و يتم الإخطار عن هذا الإجتماع قبل موعده و الذي يبلغ للمساهمين و بورصة قطر و هيئة قطر للأسواق المالية كما ينشر في الجرائد المحلية و تتوفر صور التقرير السنوي و البيانات المالية للمساهمين قبل تاريخ الإجتماع لغرض إتاحة الفرصة للمساهمين لمناقشة ما ورد بالتقرير مع مجلس الإدارة .

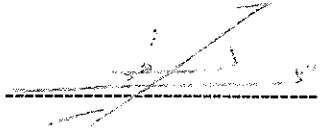
كما تحنفظ الشركة بعلاقات وطيدة مع المساهمين من خلال قنوات إتصال مفتوحة و شفافة معهم و تنشر المعلومات للمستثمرين و الأطراف ذوي العلاقة بشكل منتظم و ذلك عن طريق الموقع الإلكتروني لبورصة قطر ووسائل الإعلام المتعددة .

و سوف تقوم الشركة خلال عام ٢٠١١ بتطوير صفحتها على الإنترنت على الموقع

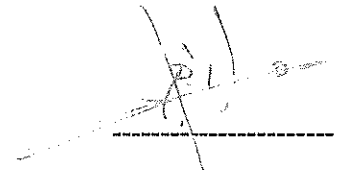
www.qalibna.com

لتوفير البيانات المفصلة للمساهمين عن حوكمة الشركة و البيانات المالية ومعلومات أخرى هامة عن الإفصاح عن المعلومات المالية وغيرها و سوف يكون ذلك من خلال إضافة بوابة للمساهمين على الموقع الإلكتروني .

كما هو منشور في تقرير مدقق الحسابات المستقل و المعتمد من قبل السادة مدققي حسابات الشركة ديلويت أند توش عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ لم تحدث خلال السنة مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية القطري أو النظام الأساسي للشركة على وجه قد يؤثر بشكل جوهري على نشاط الشركة أو مركزها المالي.



نائب رئيس مجلس الإدارة



المدير التنفيذي